

الاورامر والققرارات

الوزارة الاولى

نظام اساسي

امر عدد 2273 لسنة 1990 مؤرخ في 25 ديسمبر 1990 يتعلق بضبط النظام الاساسي للخبراء المراقبين التابعين للوكالة الوطنية لحماية المحيط.

ان رئيس الجمهورية،

باقتراح من الوزير الاول،

بعد الاطلاع على مجلة الشغل.

وعلى مجلة المياه.

وعلى القانون عدد 66 لسنة 1982 المؤرخ في 6 اوت 1982 المتعلق بالتقييس والجودة.

وعلى القانون عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 اوت 1988، المتعلق باحداث الوكالة الوطنية لحماية المحيط وخاصة الفصول 8 و 10 و 11 و 12 منه.

وعلى الامر عدد 88 لسنة 1968 المؤرخ في 28 مارس 1968، المتعلق بالمؤسسات الخطرة والمخلة بالصحة والمزرعة.

وعلى الامر عدد 768 لسنة 1979 المؤرخ في 8 سبتمبر 1979، المتعلق بضبط شروط ربط قنوات انسكاب الفواضل السائلة بالشبكة العمومية للتطهير.

وعلى الامر عدد 1355 لسنة 1982 المؤرخ في 16 اكتوبر 1982، المتعلق بجمع الزيوت المستعملة.

وعلى الامر عدد 56 لسنة 1985 المؤرخ في 2 جانفي 1985 المتعلق بتنظيم تصريف النفايات في المحيط.

وعلى القرار المؤرخ في 20 جويلية 1989 المتعلق بالمصادقة على المواصفة التونسية المتعلقة بتعريف الادفقة في الوسط المائي.

وعلى راي المحكمة الادارية.

يصدر الامر الاتي نصه :

الفصل الاول - يمارس الخبراء المراقبون التابعون للوكالة الوطنية لحماية المحيط وظائف الضابطة العدلية طبقا لمقتضيات الفصل 10 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 اوت 1988 وللمقتضيات هذا الامر.

الفصل 2 - يشتمل سلك الخبراء المراقبين على :

- اعوان الوكالة الوطنية لحماية المحيط المؤهلين خصيصا للفرش.

- اعوان القطاع العام المؤهلين للقيام بمهمة المراقبة وتتم تسميتهم بمقتضى قرار من الوزير الاول وباقتراح من الوكالة الوطنية لحماية المحيط وموافقة الوزير المعني بالامر.

الفصل 3 - يراقب الخبراء المراقبون سير التجهيزات الموضوعة من طرف المؤسسات المذكورة بالفصل 8 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 اوت 1988 والمخصصة لمعالجة المخلفات الملوثة او ازالته. كما يسهرون على نجاعة هذه التجهيزات ومردديتها. ولهذا الغرض فهم مكلفون بالخصوص بمراقبة النوعية البكتريولوجية والميكروبيولوجية للمواد التي تصبها تلك المؤسسات في المحيط او التي تنبعث منها.

كما يراقبون مصادر التلوث في المناطق البحرية الخاضعة للسيادة او للولاية التونسية.

الفصل 4 - يتولى الخبراء اعوان الوكالة الوطنية لحماية المحيط السهر على احترام الاحكام الواردة في تراخيص تصريف الفضلات المنوطة طبقا لمقتضيات الفصل الثاني من الامر المشار اليه اعلاه عدد 56 لسنة 1985 المؤرخ في 2 جانفي 1985.

الفصل 5 - يتم عند كل عملية مراقبة تعمر استمارة نموذجية خاصة لمراقبة كل صنف من المؤسسات وذلك من قبل الخبير المراقب. وتمضى الاستمارة ابان تعمرها من طرف المراقب شخصيا والمسؤول او الشخص المكلف بالسهر على المؤسسة عند القيام بالمراقبة. ويسلم نظير من هذه الاستمارة الى ذلك الشخص. وفي صورة امتناع هذا الاخير عن الامضاء يقع التنصيص على ذلك في المحضر.

الفصل 6 - الخبراء المراقبون محلفون وخاضعون لواجب الحفاظ على السر المهني، وهم مطالبون بعدم افشاء اية معلومة تحصلوا عليها بمناسبة عملية المراقبة.

الفصل 7 - يؤدي الخبراء المراقبون قبل تاهيلهم اليمين القانونية المنصوص عليها بالقانون عدد 103 لسنة 1958 والمؤرخ في 7 اكتوبر 1958 وذلك لدى المحكمة الابتدائية ذات النظر.

يقع التنصيص على تادية اليمين بالبطاقة المهنية للخبير المراقب.

الفصل 8 - يحمل الخبراء المراقبون للوكالة بطاقة هوية مهنية تخول لهم دخول كل المؤسسات العمومية والخاصة المذكورة بالفصل 8 من القانون المشار اليه اعلاه عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 اوت 1988 ويمكن لهم عند المراقبة اخذ العينات وجمع كل النماذج اللازمة لاتمام مهمتهم.

الفصل 9 - يحذر الخبير المراقب محضرا في كل مخالفة للتشريع المتعلق بالمحيط وخاصة للمواصفات التونسية المتعلقة بالتلوث ولاحكام القانون المشار اليه اعلاه عدد 91 لسنة 1988 المؤرخ في 2 اوت 1988 ويمضيه.

تعتمد هذه المحاضر ما لم يتم اثبات ما يخالف الوقائع المادية التي تمت معاينتها وذلك طبقا للفصل 154 من مجلة الاجراءات الجزائية.

الفصل 10 - الفيت جميع الاحكام السابقة المخالفة لهذا الامر وخاصة احكام كل من الفصل 21 للامر عدد 56 لسنة 1985 المؤرخ في 2 جانفي 1985 المتعلق بتنظيم تصريف النفايات في المحيط والفصل 12 (الفقرة الثانية) للامر عدد 1355 لسنة 1982 المؤرخ في 16 اكتوبر 1982 المتعلق بجمع الزيوت المستعملة.

الفصل 11 - الوزير الاول والوزراء المعنويون مكلفون كل فيما يخصه بتنفيذ هذا الامر الذي ينشر بالرائد الرسمي للجمهورية التونسية.

تونس في 25 ديسمبر 1990.

زين العابدين بن علي